للاستثمار والطاقة الإنتاجية ولذلك يطلق على التمويل بالعجز في هذه الحالة بالتمويل التضخمي .

ونتيجة لكل ما سبق والمتمثل بعجز الادخارات المحلية عن تمويل الاستثمارات الضرورية للقيام بالنشاطات الاقتصادية واستمرارها وتطورها يتم الاعتماد على التمويل الدولي ، وهذا يرتبط بوجود فجوتين للتمويل في الدول النامية وهما :-

أولا : فجوة التمويل الداخلية (المحلية)

وهذه الفجوة تتمثل بالفرق بين الادخارات والاستثمارات أي عجز الادخارات المحلية عن توفير التمويل اللازم للاستثمارات المطلوبة بسبب محدودية الادخارات من ناحية، وعدم توجه ما متاح من هذه المدخرات نحو تمويل الاستثمارات الإنتاجية من ناحية أخرى ، وهو ما تم تناوله أنفا ، وخاصة إذا ما تم الأخذ بنظر الاعتبار العديد من **الجوانب ذات الصلة بذلك في الدول النامية منها** :-

1 – **الحاجة الكبيرة لإقامة المشروعات** الإنتاجية ومشروعات البنية التحتية نتيجة النقص الواضح والواسع لهذه المشروعات ، والحاجة للمزيد منها من اجل تحقيق التطور المنشود في الدول النامية .

2 – **الحاجة الكبيرة في السكان** والمرتبطة بمعدل النمو السكاني المرتفع في هذه الدول ، خاصة وان هذا المعدل يفوق عدة أضعاف معدل النمو السكاني في الدول المتقدمة ، وأن حجم السكان أصلا في العديد من الدول النامية مرتفع قياسا